

## مشكلة مصر... حجاب العقل أم حجاب الجسد؟

صلاح الدين حافظ

السفير

2006-11-30

الفوضى... هي الكلمة الوحيدة التي وجدت أنها تترجم بصدق ما يجري في المنطقة كلها من أحداث فاجعة: فوضى عسكرية وأمنية تحصد أرواح الضحايا الأبرياء، من العراق الى دارفور مرورا بلبنان، وفوضى سياسية تنغمس فيها الأحزاب والطوائف في صراعات لا تقل رعبا عن تلك العسكرية، ويختلط فيها الثقافي بالديني بالديني...!

هكذا ننام ونصحو وكأنما كابوس "الفوضى الخلاقة" التي ابتدعتها السياسة الأميركية، هو الحاكم الوحيد، واندفعنا من جانبنا نتطوح ونترنح كال دراويش في حلقات الذكر، او كالمجذوبين في حفلات الزار... بدون تفكير وبدون وعي!

ولندخل مباشرة الى ساحة من تلك الساحات الصاخبة... فبفضل السياسات الحكومية الخاطئة والمعالجات القاصرة، تمكنت جماعة "الأخوان المسلمون" في مصر من تحقيق أكثر من نصر سياسي ومعنوي، موجهة ضربات سياسية قوية للحكومة وحزبها الوطني الديموقراطي، اللذين يجاهران بمحاربتها باعتبارها جماعة محظورة قانونيا...

نجح الأخوان في المرة الأولى بحصولهم على 88 مقعدا في البرلمان المصري، خلال انتخابات العام الماضي في سابقة فريدة منذ تأسيس الشيخ حسن البنا للجماعة عام 1928 وفي المرة الثانية نجحوا في احتلال أماكن مميزة في قيادات النقابات المهنية وفي التنظيمات الطلابية والعمالية، وفي المرة الثالثة نجحوا بنزولهم إلى الشارع بأعداد كثيفة وبشعارات عننية، حتى ولو اصطدموا بالأمن، ليثبتوا أنهم القوة السياسية المعارضة الأولى في البلاد...

أما في المرة الرابعة، وهي الأحدث، فقد تجلت خلال الاندفاع البرلماني لمحاسبة أو محاكمة وزير الثقافة فاروق حسني، حول بعض آرائه في الحجاب، ولقد انتصر الأخوان في هذه المعركة، منذ البداية، لأنهم فجروا المناقشة الساخنة، واستدرجوا اليها نواب الأغلبية أعضاء الحزب الوطني، مثلما استدرجوا وزراء حكومة الحزب الوطني، ورقص الجميع على عزفهم، ليتحقق الهدف!

ومن دون الدخول في تفسيرات كلام وزير الثقافة عن الحجاب، ومدى مسؤوليته بصفة شخصية أو بحكم منصبه، فإنني أتساءل، هل ما جرى في مناقشة البرلمان لهذا الأمر، وبالصورة التي جرت وبالهدف الذي تحقق، يرجع إلى ذكاء نواب الأخوان في نصب المصيدة، أم يرجع إلى غفلة الآخرين الذين دخلوا المصيدة بأرجلهم!

وبداية يجب إعادة ترتيب هذه المواجهة الصاخبة، وتقويم ما جرى فيها، والنتائج التي انتهت إلى الرأي العام... وظني أنها مواجهة لم تكن كما حاول البعض تلوينها، على أنها معركة دينية تتعلق بالشريعة الإسلامية، وبنص المادة الثانية من الدستور، بقدر ما كانت مواجهة سياسية واضحة بين تيارات تتنازع علانية على اعتلاء المنصة، وتتحصن دفاعا عن مواقفها في الحكم او في المعارضة، وتتخذ من ساحات البرلمان والأحزاب والنقابات بل والشوارع، ميدانا لممارسة صراع القوى. تطلعا للهيمنة والسيطرة، حتى لو احتاج الأمر الى استخدام الحجاب الديني والسياسي سلاحا مشرعا.

في هذا الإطار نتفهم ما دار قبل أيام في ما يعرف بمعركة الحجاب داخل البرلمان المصري. فقد بدأ بعض نواب الأخوان وبعض "المستقلين" الهجوم الساخن على تصريحات وزير الثقافة المتهم بأنه قال في أحد أحاديثه ان الحجاب رمز للتخلف، وتطابرت في القاعة كلمات صاخبة واتهامات صارخة، من نوع كافر زنديق مارق منكر للدين خارج عن الملة شاذ خواجة غير مصري وغير مسلم.. الخ، وهي اتهامات لو

قبلت خارج قاعة البرلمان، لاستحقت المساءلة أمام القضاء باعتبارها قذفاً وسباً.

وقد كان كل ذلك مفهوماً من جانب المعارضة، لكن المفاجأة هي ان نواب الحزب الوطني، أنصار الحكومة، بل بعض الوزراء وكبار المسؤولين الحاضرين، دخلوا الحلبة بأسلحة ثقيلة، وزايدوا على نواب الأخوان وركبوا موجة إدانة الوزير الغائب، وهو زميلهم في الحزب والحكومة، كما في الخط السياسي، بل هو أقدم وزير في مصر تبادلته خمسة رؤساء وزارات ذهبوا وبقي هو، ربما لكفاءته او لعلاقاته، وإذا به وبالجميع امام معضلة. صنعت مفاجأة سياسية وبرلمانية، حتى لنواب الأخوان، الذين لم يعودوا ثمانية وثمانين نائباً، بل صاروا في الحلبة أكثر من مئتين وخمسين، يتحدثون بلسان واحد.

ومن الطبيعي ان نتساءل مع المتسائلين، أين إذاً "التضامن الوزاري"، وكيف تبدد التضامن والالتزام الحزبي للحزب الحاكم، وكيف باع نوابه وزيرهم وزميلهم، لنواب الأخوان الذين يناصبونهم العداء علناً، وكيف دخل هؤلاء في مزايده ذات صبغة دينية، بينما دورهم سياسي تشريعي رقابي، وكيف يتطوع وزراء ونواب كبار بإثبات صحة دعاوى الأخوان، وصولاً لاستشهاد احدهم ان زوجته وابنته محببتان، وان السيدة المحترمة يجب ان تتحجب، واستشهاد آخر بأن نصف عدد زوجات الوزراء محببات، وبالتالي فإن من هن غير ذلك غير محترمات إذا أخذنا بمفهوم المخالفة.

وساعة قرأت هذا كله، تبين لي حجم التورط الذي وقع فيه بعض نواب الأغلبية، داخل مصيدة نواب الاخوان، واتضح لي ان المسألة ليست مجرد مزايده سياسية حزبية، بل هي ربما اتفاق في الرؤى وتوافق في المواقف، بصرف النظر عن حكاية الالتزام الحزبي والتضامن الوزاري!

وعادت الذاكرة، ويجب ان تعود الى نهايات القرن التاسع عشر، اي قبل أكثر من قرن، حين اشتعلت معركة تحرير المرأة، وحين أصدر قاسم أمين كتابه الشهير عام 1899 وحين لعبت المرأة دوراً هاملاً في ثورة الشعب عام 1919 بل حين قادت هدى شعراوي معركة خلع الحجاب والبرقع منذ عام 1923 وسألت نفسي، أين نحن الآن من ذلك الذي جرى قبل قرن، هل ما زلنا على العهد مع دعوات الاصلاح والتحرر التي أطلقها رفاة الطهطاوي وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وسعد زغلول واحمد لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين، أم أننا بالفعل نعاني نقيض ذلك الآن!!!

الآن... ومن دون الدخول ايضاً في معركة الدفاع عن الوزير او الهجوم عليه، يحار المرء في موقف الحزب الوطني الحاكم، الذي يحكمنا للعقد الثالث، والذي يرفع راية الاصلاح وإطلاق الحريات، والذي يدافع عن المرأة والذي يتحدث أكثر مما يفعل، وأين بالتالي دور المجالس القومية للمرأة وحقوق الانسان والأحزاب ذات الشعارات الليبرالية والتقدمية والطليعية، الى غير ذلك من أوصاف تحرق أسماعنا عبر الميكروفونات فقط، ان تعلق الأمر بالدعاية والمواقف الشفهية والنضالات التظاهرية، لكن حين تأتي المواقف الصلبة التي تحتاج الى رجال بأفكار ونساء بروى ومجتمع بمواقف... فإن الأمر سراب خادع. وإذ لا نتعرض هنا لشرعية الحجاب من الناحية الدينية، ولا لحرية النساء في ارتدائه او في خلعه، فهذه أمور لا نملك فيها حق الفتوى، فإننا نتعرض للملابسات السياسية التي حدثت من جراء جلسة البرلمان وما جرى فيها، من توافق واضح بين المتخاصمين حزبياً المتعاونين سياسياً وأيديولوجياً، نواب الاخوان المسلمين، من ناحية ونواب الحزب الوطني من ناحية اخرى، وقد التفوا جميعاً حول هدف واحد، هو محاسبة الوزير المتهم وإسقاطه، لأنه قال رأياً صواباً او خطأ...

من ناحيتي لدي ألف سبب وسبب، لمساءلة وزير الثقافة، وغيره من الوزراء الحاليين والسابقين، باعتبارهم شركاء في المسؤولية الوزارية، وكان على البرلمان الموقر، أغلبية وأقلية، سن سكين المحاسبة والمساءلة الحقيقية، في أحداث خطيرة ووقائع جسيمة، دفع فيها الوطن كله ثمناً معنوياً ومادياً باهظاً، وقد كنت أتصور محاسبة الوزير ومساءلته مثلاً عن مجمل سياسته الثقافية القائم عليها منذ نحو عشرين عاماً، عن دور مصر الثقافي محلياً وعربياً ودولياً، هل تقدم او تأخر، عن حماية الآثار او نهب وتهريب الآثار بصورة لافتة، عن مسؤوليته عن حريق مسرح بني سويف الذي التهم بسبب الاهمال الجسيم، أرواح اكثر من خمسين مواطناً بينهم كتاب وفنانون واعدون، عن الحرمان الثقافي الرهيب الذي يعاني منه الريف المصري، رغم كل ما يقال عن قصور الثقافة...

وامتداداً للخط على استقامته ايضاً، كان جديراً بالبرلمان ان يمارس حقه في رقابة ومحاسبة السلطة التنفيذية، الوزارة، على سياسات طالما أثبتت فشلها، فهناك وزراء بل وحكومات وقعت في ظلها وظلمهم،

كوارث قومية قاصمة، راح ضحيتها آلاف مؤلفة من فقراء مصر بلا سبب او نتيجة، ماتوا في العبارات الغارقة والقطارات المحترقة والسيارات الطائرة على الطرق والحافلات المتصادمة بسبب الالهمال، ناهيك بمصيبة الفقر المتزايد والبطالة المنتشرة وغول الغلاء الفاحش!

وكان جديرا بالبرلمان، محاسبة ومساءلة المسؤول عن اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي، رغم كل ما سمعناه من تفاخر بإنفاق عشرات المليارات، على توصيل الماء العذب للقرى وعلى بناء شبكات الصرف الصحي في الريف والمدن، وكذلك المسؤول عن استنزاف الثروة الوطنية وتبديد أموال البنوك وتهريب الأموال للخارج، وبيع أصول الدولة والمجتمع بأبخس الأثمان في أفدح الصفقات!

قبل معركة الحجاب وبعدها، وبصرف النظر عن نتائجها <البرلمانية>، نتمنى على البرلمان المنتخب، ان يمارس حقه في التشريع والرقابة الصارمة على أعمال الحكومة، وان يعيد بعد الضجة الكلامية الساخنة، ترتيب الأولويات التي تستدعي نقاشا صريحا ومواقف حاسمة، خصوصا أولوية التشريع لإصلاح دستوري سياسي ديموقراطي حقيقي، وليس بطريقة المادة 76 الشهيرة، وأولوية الرقابة على تحالف الفساد والاستبداد، الذي يعلو انتشاره ونفوذه على صراخ المستفيدين من معركة فاروق حسني والحجاب، وأولوية إدارة حوار موضوعي عاقل حول الأزمات الهائلة التي تعصف بكيان المجتمع، من أزمة رغيغ الخبز الى أزمة الاحتقان السياسي والتضييق على الحريات العامة، خصوصا حرية الرأي والتعبير...

البرلمان الحقيقي في عرفنا، هو القادر على إدارة الأزمة، بحكم مسؤولياته، جنبا الى جنب مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وليس البرلمان هو القادر فقط على صناعة الأزمة، وتصديرها الى الشرع مثل كرة اللهب... تجري وتكبر وتتطوح ثم تحرق الديار!.

خير الكلام: يقول أبو تمام:  
لا أنت أنت ولا الديار ديارُ  
خف الهوى وتولت الأوطارُ  
(?) كاتب مصري